(٦)
تصحيح المسار الإعلامى كيف؟

سعياً لإزالة التناقض بين منظومة التشريعات والقوانين التى تتحكم فى الإعلام والصحافة وترتكز على قيمة السلطة وبين تجليات الثورة التكنولوجية فى مجالى الاتصال والمعلومات التى تدعم قيمة الحرية يمكن بلورة منظومة من البدائل التشريعية والإعلامية التى اقترحها فقهاء التشريع والقانون المستنيرين ونخبة من علماء وأساتذة الإعلام وذلك على النحو التالى:

أولاً: تفعيل الحق فى حرية إصدار الصحف والبث الإعلامى. وتعتبر هى المقدمة الأولى التى تستند عليها كافة الحريات الأخرى المرتبطة بحرية الرأى والتعبير فى المجال الإعلامى إذ رغم مشروعية المخاوف التى تجعل المشرع العربى متردداً إزاء إطلاق حرية تملك وإصدار الصحف استناداً إلى الخوف من سيطرة رأس المال الأجنبى ومصالح المتحكمين فى السوق العالمية إلا أن ثورة الاتصالات والتدفق اللامحدود للمعلومات عبر قارات العالم قد افقد المنظومة التشريعية المقيدة للحريات مبررات وجودها وإزاء تلك الحقيقة الساطعة لا بديل أمام الحكومات العربية إلا أن تسعى بجدية إلى تصفية ترسانة القيود التشريعية وتنقية القوانين المنظمة للعمل الإعلامى والصحفى من النصوص السالبة للحريات وذلك فى إطار الاستجابة للتحديات التى تواجه الإعلام والصحافة العربية فى ظل التحولات الدولية المعاصرة.

ثانياً: تفعيل التشريعات التى تنص على حق الصحفى فى الحصول على

المعلومات خصوصاً وأن هذه التشريعات تفتقر إلى تحديد الآليات الضرورية لتفعيل هذا الحق فضلاً عن عدم تحديدها لنطاق ومفهوم سرية المعلومات التى لا يجوز نشرها فى الصحافة أو بثها فى الإعلام المرئى والمسموع الأمر الذى أدى إلى توسع السلطة التنفيذية فى فرض السرية على قطاع هائل من المعلومات تحت مسميات مطاطة تتعلق بالحفاظ على الأمن القومى والأمن العسكرى وهى فى الحقيقة تستهدف تأمين مصالح السلطة الحاكمة علاوة على أن هذه المحظورات لم تعد صالحة للتطبيق فى ظل التقدم التكنولوجى الهائل فى وسائل الرصد والمراقبة وآليات الاختراق المعاصرة.

ثالثاً: إذا كان من غير المقبول دستورياً وأخلاقياً عدم التصدى للانحرافات المهنية التى تصدر من بعض الإعلاميين والصحفيين خصوصاً فيما يتعلق بجرائم السب والقذف المقترنة بسوء القصد. فلا شك أنه من غير المقبول أيضاً المبالغة فى تجريم الممارسات الإعلامية التى تسعى لتفعيل حرية الرأى والتعبير والتى تشكل جوهر مهنة الصحافة والإعلام باعتبارها مهنة رأى. وهنا تبرز الإشكالية الخاصة بقضايا جرائم السب والقذف سواء عن طريق النشر فى الصحف أو البث فى الإعلام المرئى والمسموع حيث يستلزم الأمر ضرورة تعديل مواقف المشرع العربى من جرائم النشر وذلك بالسعى الجاد من أجل إلغاء عقوبة الحبس للصحفيين والاكتفاء بعقوبة الغرامة مع التعويض المدنى وإلقاء عبء إثبات سوء نية الصحفى على سلطة الاتهام.

ومن هنا يأتى التشديد على ضرورة مواصلة الجهود من أجل الغاء النصوص القانونية السالبة للحريات وضمان حماية الحقوق المهنية للصحفيين ليس لأهمية ذلك فى حد ذاته ولكن لارتباط ذلك فى الأساس بجوهر العملية الديموقراطية وكفالة تحقيقها فى ضوء ما أقرته المواثيق العالمية بشأن ضمان حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

البدائل الإعلامية:

الواقع أن الإعلاميين والصحفيين المصريين يواجهون فى المرحلة الحالية تحديات كثيرة ومعقدة فى ظل تعاظم نفوذ السلطة التنفيذية واحتكارها للسلطة التشريعية وتأثيرها على السلطة القضائية وغياب ثقافة المسئولية الاجتماعية للإعلام.

.ورغم أن المشهد الإعلامى الراهن يؤكد اتساع هامش الحريات إلا ان ذلك جاء على حساب الالتزام المهنى والمجتمعى. إذ تشهد الساحة الإعلامية حالياً موجة متصاعدة من الانفلات وتشويه الأهداف والطموحات التى التزمت بها ثورة يناير. وأصبح كثير من الصحفيين والإعلاميين خصوصاً حديثى الخبرة يبالغون فى تقييم ذواتهم قبل أن يتمكنوا من أدواتهم المهنية وتكوينهم الفكرى والثقافى ويعتبرون أنفسهم شخصيات مقدسة لا يجوز المساس بهم أو مساءلتهم عما يكتبون أو يبثون من أخبار وآراء بل يعتقدون أنهم يملكون حق محاسبة الجميع دون ضوابط أو معايير مهنية وفكرية وأخلاقية. ولا شك أن الصراعات السياسية التى أعقبت ثورة يناير قد اكتسحت فى طريقها معظم إيجابيات الرصيد المهنى والأخلاقى التى ارستها الصحافة المصرية على مدى قرنين من الزمان إذ أصبح الإعلاميون يواجهون صراعات مركبة فى بيئة سياسية مضطربة سيطر فيها الحراك السياسى على معظم الحراك المجتمعى واستخدم الإعلام كأداة اساسية من أدواته للترويج لمصالحه وزيادة مكاسبه ومحاربة خصومه مما أسفر عن سقوط الإعلاميين بين شقى الرحى فهم مطالبون بمسايرة السلطة للحفاظ على أمنهم المهنى والمعيشى وفى ذات الوقت عليهم الالتزام بالضوابط المهنية والأخلاقية. وإذا كان الإعلاميون والإعلام هم الضحية الأولى للصراعات والتجاذبات السياسية والتناقضات الاجتماعية والثقافية فضلاً عن اختراقات أباطرة السوق والمعلنين التى ازدادت ضراوتها فى ظل

تعثر الثورات العربية فإن الخاسر الحقيقى هو الجمهور الذى أُهدرت حقوقه فى المعرفة والمشاركة فى ظل عجز الإعلام عن التعبير عن مجمل الواقع المجتمع بتعقيداته الاقتصادية وتناقضاته الاجتماعية والسياسية والثقافية بعد قيام ثورة يناير وفى إطار تداعياتها. ويظل السؤال مطروحاً عن مدى إمكانية وقدرة الإعلام على الإسهام فى نشر وتعزيز ثقافة التنوير وفكر التغيير الشامل والسعى لتفعيل الحقوق المدنية (حرية الفكر والتعبير) والحقوق السياسية كحق المشاركة فى صنع القرارات الوطنية والحقوق الثقافية كالحق فى الإبداع والاختلاف والحقوق الاجتماعية كالحق فى الصحة والتعليم والحقوق الإتصالية كالحق فى المعرفة والاتصال.

وهناك إلى جانب الضغوط والقيود التى تبالغ الحكومات العربية فى استخدامها لتحجيم الأدوار التى يقوم بها الإعلاميون تبرز الضغوط المهنية والإدارية داخل المؤسسات الإعلامية والصحفية والتى تؤثر بصورة سلبية على بيئة العمل الإعلامى ككل سواء من ناحية مدى مشاركة الإعلاميين فى صنع القرارات ووضع السياسيات الإعلامية أو مستوى الأداء المهنى وعلاقات العمل (علاقة الإعلاميين بالمصادر وبالجمهور وبالزملاء.والرؤساء). وتشير الدراسات إلى غياب المعايير الموضوعية لقياس الأداء المهنى للإعلاميين والصحفيين فى أغلب المؤسسات الإعلامية والصحفية فى مصر والعالم العربى فضلاً عن عدم توفر ضمانات ممارسة المهنة من خلال تفعيل التشريعات التى تحقق الحماية المهنية للإعلاميين والصحفيين والتى تنص على ضرورة تيسير الوصول إلى مصادر المعلومات كما تنص على ضرورة الالتزام بشرط الضمير عند التعاقد بين الصحفى والمؤسسات الصحفية.

ولا شك أن المجتمع المصرى بعد ثورة يناير وانتفاضة يونيو تزداد حاجته إلى منظومة إعلامية تعبر عن الأهداف التى قامت من أجلها ثورة يناير واستشهد فى

سبيل تحقيقها ١٥٠٠ شهيد وسقط ١٢ ألف مصاب ومعوق. نحن فى حاجة إلى إعلام يعكس بأمانة والتزام مهنى طموحات وهموم الشرائح الاجتماعية والتيارات الفكرية والسياسية المختلفة دون انحياز لأجندات سلطوية أو قوى تحارب الثورات بكل ما أوتيت من نفوذ سياسى ونفطى أو بيروقراطيات تستغل الظروف السائدة فتغلق منافذ الحرية بحجة حماية المجتمع من المهاترات والفوضى. وهناك عدة معوقات أمام السلطة الحاكمة ستحول دون فرض سيطرتها وهيمنتها على الإعلام بعضها يرجع إلى تنامى دور الإعلام الفضائى والالكترونى خصوصا الانترنت واستحالة السيطرة عليه والأهم من ذلك استمرار نضال الصحفيين والإعلاميين من أجل تحقيق الاستقلال المهنى وتشكيل النقابات وتعديل القوانين المنظمة للعمل الإعلامى والسعى الجاد لاشراك كافة منظمات المجتمع المدنى والأحزاب والنقابات المهنية من أجل خلق إعلام مجتمعى حقيقى. والمطلوب إعادة صياغة الإطار المهنى والقانونى الذى يحدد مسئوليات وحقوق المنظومة الإعلامية بحيث يخلق آليات للمتابعة والمحاسبة المالية والإدارية مع الاستغناء عن القيادات الإعلامية الحالية التى ثبت تورطها فى عمليات فساد كما أنها فقدت صلاحيتها المهنية.

وهناك ضرورة مهنية ومجتمعية تستلزم:

١- تعديل القوانين المنظمة للعمل الصحفى وتفعيل النص الدستورى الخاص بإلغاء العقوبات السالبة للحريات رغم أن الصحف المصرية تخضع حالياً لعشرين قانوناً وأكثر من ثلاثين نصاً تجيز حبس الصحفيين والإعلاميين والمدونيين.

٢- تفعيل الاستقلال المهنى والإدارى للمؤسسات الصحفية من خلال اختيار رؤساء التحرير بالانتخاب وإعداد كادر مالى جديد للصحفيين وفصل الإعلان عن التحرير وتطهير المؤسسات الصحفية من عملاء السوق والمعلنين.

٣- إنشاء إدارات لبحوث الجمهور والمستمعين والمشاهدين وإعداد دورات تثقيفية وتدريبية متواصلة للصحفيين مع تفعيل دور نقابة الصحفيين فى إرساء آليات رادعة لحماية الحقوق المهنية من خلال مواثيق الشرف الصحفية.

٤- السعى بجدية لإلغاء الإطار الحالى للمجلس الأعلى للصحافة.

٥- الإسراع فى تأسيس نقابة للإعلاميين فى مجال الإعلام المرئى والمسموع وتفعيل دورها فى حماية حقوق الجمهور فى المعرفة والاتصال.

obeikan.com